المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة — 500 دينار

العدد (1628) السنة السابعة - الاربعاء (14) تشرين الاول 2009

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

مجلس ذي قار: لا قرار رسمياً بفرض الحجاب على مدارس البنات

الناصرية / المدى

في الوقت الذي نفى فيه نائب رئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الهادي موحان السعداوي أي توجه رسمي في الوقت الحاضر لفرض الحجاب في مدارس المحافظة. شدد عدد من اعضاء مجلس ذي قار على توجيه مدارس البنات في المحافظة بفرض الحشمة والتقيد باللباس الاسلامي. واوضح نائب رئيس المجلس لـ(المدى) : موضوع فرض الحجاب لم يثر بصورة رسمية ولم يصدر قرار رسمي من المجلس بذلك حتى الان وانما اثير الموضوع في اطار ما طرحته جريدة (المدى) حول فرض مجلس محافظة ذي قار الحجاب على المدارس وهو ما نفيناه. واضاف: لكن هناك اراء من بعض الاعضاء تدعو الى فرض الحشمة وهذا لم يتبلور بعد الى صيغة قرار رسمي، فالقرار لا يمكن ان يعتمد الا بعد مصادقة اغلبية اعضاء مجلس المحافظة. وكانت (المدى) قد اثارت في عدد السبت الماضي واعداد لاحقة قضية فرض الحجاب على الاطفال في مدارس البنات من قبل عدد من ادارات المدارس في محافظة ذي قار، ما اثار ذلك ردود افعال مختلفة من منظمات المجتمع المدني وناشطين وناشطات في مجال الحريات والحقوق المدنية اكدوا خلالها على اهمية احترام المبادئ الدستورية في مجال الحريات والخيارات الفردية.

تفاصيل ص٤

لتجاهلها ملايين المشردين في العراء

التوصية بتوزيع الاراضي على الوزراء والمدراء تواجه انتقادات حادة

بغداد / المدى

عد سياسيون توصيات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتوزيع قطع أراض على الوزراء الحاليين والسابقين والمدراء العامين بأنها غير قانونية، فيما رأى فيها مواطنون تجاهلا لمعاناتهم في ظل أزمة السكن الخانقة التي تمر بها البلاد.

وفي ظل استمرار ازمة ملايين المشردين من المهجرين الذين يستقبلون شتاء اخر بخيامهم المهلهلة دون ان تبدو بادرة امل صغيرة لحل مشكلتهم رغم سنوات التشرد والبؤس.

وانتقد أحد المواطنين الحكومة قرارها منح أراض لموظفين يتقاضون رواتب مجزية، داعيا إياها إلى الالتفات إلى مشاكل المواطنين. وطالب مواطن آخر الحكومة بمعالجة مشاكل المواطنين المعوزين لا الشرائح الغنية من المجتمع. وأعرب أمين عام حزب الأمة النائب مثال الآلوسي بحسب "راديو سوا" امس الثلاثاء عن استغرابه لقرار الحكومة، واصفا تلك الخطوة "بالاستخفاف بحقوق المواطنين ومعاناتهم". وأضاف الآلوسي إن "الحكومة لا تمتلك الحق في التعامل مع العراق على أنه ملك لها توزع أراضيه" على حد قوله.

من جانبه، قال النائب وائل عبد اللطيف بحسب "قناة الحرة: إلى أن القرار يمثل تجاوزا على الاعتبارات الوظيفية، خصوصا وأن بعض الوزراء لم يمض على شغل مناصبهم أكثر من شهر. ووصف عبد اللطيف قرار الحكومة بالظاهرة "غير الصحيحة" التي لا مبرر لها. فيما عد رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي هذا القرار خطوة ستثقل كاهل المجلس وأمانة بغداد وتسبب الإرباك في عملهما، خصوصا وأن كثرة الأراضي قد تدفع بالأمانة إلى التجاوز على تصميم العاصمة الأساس.

وبحسب هذه التوصيات فإن هذه الأراضي ستوزع بواقع يتراوح بين ٦٠٠ متر مربع للوزراء و٤٠٠ متر مربع للمدراء العامين.

بعد تمريرها في البرلمان

كتلة نيابية تحمل السامرائي والعطية مسؤولية المصادقة على الاتفاقية مع بريطانيا

بغداد /المدى

حملت الكتلة الصدرية في مجلس النواب رئيس مجلس النواب اياد السامرائي والنائب الاول لرئيس مجلس النواب خالد العطية مسؤولية تمرير الاتفاقية التدريبية العراقية – البريطانية في جلسة امس الثلاثاء.

وقال رئيس الكتلة في مجلس النواب نصار الربيعي في مؤتمر عقدته في قصر المؤتمرات ببغداد بحسب (وكالة انباء الإعلام العراقي/واع) ان" كتلته انسحبت من جلسة امس بعدد ٣٠ نائبا وكذلك نصف حزب الفضيلة اضافة الى نواب من جبهة التوافق اعترضوا على الاتفاقية بعد ان وصل عدد اعضاء مجلس النواب الى ١٤٥ عضوا، معتبراً ان جلسة الامس غير قانونية وغير دستورية لافتا الى ان الكتلة الصدرية ستطالب باعادة التصويت اذ ان النصاب غير مكتمل ومع ذلك قام رئيس المجلس والنائب الاول بإجراء التصويت على تلك الاتفاقية".

وكشف عضو الكتلة الصدرية احمد المسعودي ان "عدد النواب الحاضرين لم يتجاوز الـ (١٠٠) نائب وهذا لا يعطي الحق لرئاسة المجلس ان تصوت على الاتفاقية ما لم يكن النصاب مكتملا". وحمل المسعودي رئيس المجلس والنائب الاول مسؤولية تمرير هذه الاتفاقية برغم ارادة مجلس النواب الذي اعترض غالبية اعضائه على هذه الاتفاقية وعدم حاجة العراق اليها كون قائد الشرطة البحرية اكد انه غير محتاج لوجود جنود بريطانيين كي يقوموا بحماية الموانئ العراقية ، كاشفاً عن ان السفارة البريطانية ستسحب الجنسية البريطانية من كل عضو لم يصوت على الاتفاقية مع جميع الامتيازات الاخرى. الى ذلك صادق مجلس النواب امس الثلاثاء على اتفاقية وقعتها الحكومة مع بريطانيا بشأن دعم القوة البحرية العراقية، وذلك بعد طول انتظار بسبب معارضة الكتلة الصدرية.

إيران تقصف قرى جبل قنديل مجددا

اربيل / المدى

عاودت المدفعية الإيرانية امس الثلاثاء، قصف القرى الحدودية في سفح جبل قنديل، بعد توقف عدة أيام. وقال مصدر مطلع في المنطقة بحسب (PUKmedia) ان المدفعية الايرانية قصفت ظهر امس مناطق (سوردي وقلاتوكان وقرناقة وبشت آشان وبردي) في سفح جبل قنديل، مشيراً الى ان القصف ألحق اضراراً مادية بالبساتين والاراضي الزراعية في المنطقة.

وادانت حكومة اقليم كردستان السبت القصف الايراني لمناطق حدودية في الاقليم معتبرة الامر "خرقا غير مبرر" للسيادة العراقية "وامن المنطقة واستقرارها".

وافاد بيان رسمي ان "حكومة اقليم كردستان تدين بشدة القصف الايراني لناحية سيدكان التابعة لقضاء سوران (محافظة اربيل) وناحية زاراوة في قضاء بشدر قرب قلعة دزة (محافظة السليمانية) مساء الخميس المنصرم". وتابع: ان "قوات الجمهورية الاسلامية في ايران قامت ومن دون مبرر بقصف المناطق الحدودية بالمدفعية بكثافة ما يشكل خرقا واضحا للسيادة العراقية وسكان اقليم كردستان وامن واستقرار المنطقة".

الإمارات: لا نستهدف أية جنسية أو طائفة في عملية إبعاد لبنانيين

ابوظبي / ا ف ب

اكدت الامارات العربية المتحدة لرئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري الثلاثاء، حقها السيادي في اتخاذ الاجراءات والقرارات التي ترى انها مناسبة، لكنها اوضحت ان هذه القرارات لا تستهدف "اية جنسية او طائفة".

ويزور بري، زعيم حركة امل الامارات منذ الاثنين للبحث مع كبار المسؤولين في قضايا ابرزها قضية اللبنانيين الذين ابعدتهم الامارات من اراضيها، كما افاد الخميس مستشاره الاعلامي علي حمدان. الى ذلك نقلت وكالة انباء الامارات عن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ان "الامارات تمارس حقها السيادي في اتخاذ ما تراه من اجراءات وقرارات لا تستهدف اطلاقا اية جنسية او مذهب او طائفة". واضاف ان "ما يتخذ من اجراءات بين فترة واخرى ينحصر فقط بالمخالفين لقوانين الدولة وانظمتها".

فيما اكد الرئيس الاماراتي "التقدير الكبير الذي تكنه الدولة للبنان وشعبه وحرصها الدائم والمستمر على دعم لبنان والمساهمة في كل ما فيه خيره واستقراره". واضاف ان "هذا نهج ثابت في سياسة الامارات ولا نسمح بأن يعكر صفوه بأية عوارض او شوائب طارئة".

وكان المستشار بري صرح بحسب وكالة فرانس برس: ان البحث سيتناول "قضايا تهم البلدين وفي مقدمها قضية اللبنانيين المبعدين من الامارات".

لجنة مستقلة تطالب أعضاء البرلمان الانكليزي باعادة النفقات الخاصة

ترجمة المدى

ضجة كبيرة حدثت في البرلمان الانكليزي بعد نشر نتائج التحقيق الخاص الذي قامت به لجنة مستقلة في نفقات اعضاء مجلس العموم على مدى السنوات الماضية.

وقد اعلن ديفيد كاميرون ان أي عضو في البرلمان لايعيد النفقات البرلمانية التي حصل عليها خلال الاعوام الماضية لن يرشح للانتخابات في الدورة المقبلة.

وبناء على ذلك ردّ رئيس الوزراء البريطاني براون مبلغ ١٢,٤١٥ باون ، وهي النفقات التي حصل عليها لقاء رعاية الحديقة في مقره البرلماني.

ومهما سيكون حجم الجدل الدائر اليوم في مجلس العموم وحجم الغضب المتصاعد فان على الاعضاء اعادة المبالغ التي حصلوا عليها من دون تمييز بين واحد وآخر. ومن اولئك النواب قائد الحزب الليبرالي الديمقراطي نيك كليغ (٩١٠) باون لرعاية الحديقة ايضا. وديفيد كاميرون ايضاً وطلب رئيس الوزراء الانكليزي من قادة الاحزاب ان يكونوا نموذجاً في هذه المبادرة وفي رسالة الى وزرائه ، طلب براون تقبل قرار اللجنة والخضوع لها، وجاء فيها: "ان النظام السابق للنفقات قد فشل تماماً ، وقد بدأنا العمل لتغيير ذلك النظام السيئ السمعة، من اجل كسب ثقة الناس ومنع تكرار مشاكل الامس".

وامام اعضاء البرلمان الانكليزي مهلة ثلاثة اسابيع فقط لمناقشة الامر او تحدي قرارات اللجنة.

وعلى الرغم من ظهور بوادر تمرد عندما خاطب براون اعضاء البرلمان من حزب العمال، فانه قال لهم: انه وقت صعب ، يوم صعب وهناك رسائل صعبة في الطريق الينا".

وهناك وجهة نظر تقول ان كافة الاحزاب تضررت من القرار الصارم الذي صدر ، وليس امامهم غير الرضوخ او التخلي عن الترشيح في الانتخابات المقبلة والاساءة الى سمعتهم وسمعة احزابهم.

العراق يطرح تفجيرات الأربعاء في اجتماع وزراء داخلية الجوار

بغداد / المدى

مع انطلاق اجتماع وزراء داخلية دول جوار العراق امس الثلاثاء والمنعقد في شرم الشيخ يعتزم العراق طرح التحقيق بشأن تفجيرات الاربعاء الدامية.

وقال مصدر في الوفد العراقي المشارك في الاجتماع المذكور في تصريح لـ(المدى) امس الثلاثاء: ان الوفد سيبحث تداعيات تفجيرات الأربعاء الدامي في بغداد وما تم التوصل اليه في الاجتماعات الماضية التي عقدت في هذا الشأن.

واضاف: ان الوفد سيطرح ايضا جملة من المواضيع ابرزها مسألة المطلوبين للحكومة وضرورة تعاون دول الجوار في تسليمهم للقضاء العراقي بالاضافة الى الحث على تفعيل ما جاء في المؤتمرات السابقة خاصة ما يتعلق بمسألة الجوازات والحدود.

وكانت الحكومة قد شددت اجراءاتها الامنية على الحدود عقب تفجيرات الاربعاء بغية منع تدفق المسلحين من دول الجوار والقيام بعمليات ارهابية تستهدف المدنيين الابرياء . في غضون ذلك دعا عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب عباس البياتي الاجهزة الامنية لتكثيف اجراءاتها وعدم الاسترخاء والتهاون وسد الثغرات التي من المحتمل ان تستغلها الجماعات المسلحة.

تفاصيل اخرى ص٣

إجراءات جديدة للحد من الاختناقات المرورية

بغداد / المدى

تدرس قيادة عمليات بغداد اتخاذ سلسلة اجراءات للحد من الاختناقات المرورية في العاصمة نتيجة الإجراءات الامنية المشددة.

وقال الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم في تصريح صحفي امس الثلاثاء: ان القيادة تدرس حاليا تقليص عدد السيطرات وحسب متطلبات الوضع الامني، وتغيير اسلوب عملها، وزيادة عدد اجهزة الكشف عن المتفجرات.

وأضاف: ان النقاش يجري حاليا لاعادة العمل بنظام الزوجي والفردي والنقل الجماعي للدوائر الحكومية والحافلات، بالاضافة إلى دراسة اعادة فتح الطرق الرئيسة المغلقة وعدد من الشوارع الفرعية بالتنسيق مع امانة بغداد.

المخبر السري..!

علي عبد الخالق

توهم العراقيون من الحالمين ، ان عملية اعادة البناء الجارية في بلادهم ، ستفضي لا محالة الى بناء دولة ديمقراطية مدنية، تختفي فيها ولو بالتدريج تلك البنى ومظاهر الحكم التي تندرج في توصيف الدول والأنظمة الاستبدادية ، التي لطالما عانى منها العراق طوال العقود الماضية الأمرين . وقد اعتبر اخر تلك الأنظمة الذي انهارعام ٢٠٠٣ بفعل هول جرائمه وتجاوزه كل القيم والمعايير، نموذجا للطغيان والوحشية المنفلتة الذى لا يراعي أو يأبه لأي رادع ،وهو يبيد البشر ويأتي على الأخضر واليابس ويتفنن في ابتكار الأساليب والأدوات لتكريس سلطته .

ورغم أن النظام الجديد، الذي ولد "منغوليا" بفضل السيناريو الذي ابتكره لتصميمه، الحاكم بأمره بريمر،وأبدعت في تشويهه التجاذبات الطائفية والصراع على السلطة والهيمنة عليها، انست شريحة واسعة من الموطنين فظاعات وأهوال ذلك النظام ،أوباتت كامنة في نفوسها مادامت تعاني شظف العيش وانعدام الأمن وأبسط مستلزمات الحياة الكريمة ، وتتعايش مكرهة مع الفساد والنهب المنظم للدولة وثرواتها ، فأن اجهزة وأدوات الترويع والبطش والإبادة لذلك النظام ما زالت ماثلة امام أنظار الغالبية العظمى من العراقيين ، وما يثير هواجسهم بل ويقض مضاجعهم احيانا ،عودة الكثير من تلك الأجهزة والأدوات والمظاهر وأساليبها .

ان استهداف النظام الجديد ،والعمل على تقويضه والنشاط الإرهابي غير المسبوق بامعانه في نشر الموت والدمار واشاعة الارهاب والقتل على الهوية والسعي لتمزيق نسيج المجتمع بالانحدار الى مستنقع المواجهة الطائفية ، تتطلب دون شك اجراءات وتدابير وأجهزة استخباريه لملاحقة الارهابيين وتصفية فلولهم وتجفيف مصادراستمرارهم وكشف نواياهم ، وفضح الأوساط والدوائر التي تشكل بسياساتها ونهجها وتوجهاتها العملية التي لا تخفيها او تتستر عليها ، كما هو الحال مع النجيفيين او اولئك المحتمين بالحصانة البرلمانية .

لكن هذه الأجهزة والتدابير ينبغي أن تكون محصنة بالرقابة السياسية والأمنية ، تتعهدها عناصرلم تتلوث بأساليب وممارسات وأدوات النظام السابق ،وتقاوم تلك الدعوات المشبوهة المطالبة بالاستفادة من خبرتها . لكن الحصانة المطلوبة تستلزم أيضا حمايتها من الطامعين الجدد، ونأيها عن متناول أيديهم والحيلولة دون بسط نفوذهم عليها أو ادارتهم المباشرة لها أو غير المباشرة . ان مثل هذه الاجراءات في تحصين الأجهزة الأمنية بل والقوات المسلحة كلها لا أثر لها في واقع الحال ما دامت تأتمر بالواوات التى لا تعني سوى أنها تخضع لمن ابتكرها للتملص من الفحص والرقابة واستيفاء الشروط والمتطلبات السياسية وحسن السيرة والسلوك المهني والأمني. ومهما سيق من تبريرات وحجج عن عراقيل ومعوقات برلمانية أو سياسية فان الدستوركما هو عليه، لا كما يريده البعض الحاكم الفصل في ادارة الحكم.

ان المواطن، بل ربما الكثير من الناشطين السياسيين ليس على دراية بما يجري في هذا الميدان الخطيرمن تعيينات أو هيكلة أوتحديد مهام في ظل تغييب الدورالرقابي المنظم لمجلس النواب مادام الواو اللعين سيد الموقف، والحاكم المطلق بأمره !. والمصيبة أن لهذا الواو مفتاحا سحريا تشرع جميع أبواب المراكز القيادية في الدولة أمامه بيسر، حتى أمسى لدولتنا الديمقراطية العتيدة، وحكومة الوحدة الوطنية الوطيدة، اسمها المجازي الجديد..... دولة .... أو الأصح..حكومة الواو !. ومن لا يصدق فليراجع تواقيع وكلاء الوزارات ورؤساء الهيئات المستقلة، والعديد من الأجهزة والمؤسسات التي لا توصيف لها أوميزانيات مقرة في الدستور او القونين السارية.

قد يبدو للبعض ممن أغرتهم السلطة وأفقدتهم امتيازاتها التوازن المطلوب لرجل الدولة ،ان هذا الكلام ما هو الا ضرب من الدعاية الانتخابية ،أو استهداف لطرف لصالح طرف آخر معني بالوثوب الى السلطة ،لكن من المؤسف أن مثل هذا الطرف المأمول في لوائح المفوضية العليا للانتخابات لم يتبيّن للناخبين المغلوب على أمرهم حتى الحين، ولعله لا يطيل علينا غيبته . وأرقام المراجعين لتسجيل أسمائهم، مؤشر لا يبشربالخيرعلى ظهور الغائب. واستمرار الجدل على قانون الانتخابات مؤشر آخر. أما الأمر والأدهى فهو ما ينعكس في غياب برامج الكيانات والكتل الانتخابية التي اكتفت بالاعلان عن نفسها !....وقد يتلبس المواطن وهو يتابع بقلق وحيرة كم الكيانات والمرشحين، وصراعاتهم على الفوز بالصدارة فى تسلسل القوائم الانتخابية، وخيبة امل بعضهم من اعتماد القوائم المفتوحة وضياع فرص الفوز المؤكد ....قول الشاعر القديم: واني اذ أفتح عيني حين أفتحها.....على كثير ولكن لا أرى أحدا !

ان احتمالات الالتباس والتفسيرات المغرضة التي يمكن أن تثار،لن تُثنينا عن التساؤل حول امكانيةً تبديد المخاوف والقلق من مدى قدرة مراكز القرار وأولي الأمر والطاعة في اعتماد الأسس والمفاهيم الضامنة لبناء الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة ،بل الأصح اعادة بنائها وترشيدها، وهي رهينة ارادة واحدة ،غير خاضعة للرقابة، محكومة بسيادة الواو!

لقد بات المواطن اسير وضحية ممارسات تُندرج في اطار التدابير والاحترازات الأمنية، أو هكذا يجري التعامل معها في اروقة المحاكم ، ومن احدى مظاهرها الخطيرة ما يعرف بالمخبر السري. ووفقا لهذا الابتكار الأمني يكفي بتكليف واش مأجور،التقدم باخبار مضلل عن أي مواطن بريء تعريضه للملاحقة والاعتقال حتى قبل ثبوت التهمة عليه.وهو في مثل هذه الحالة لايحتاج سوى فبركة وتزوير وثائق ومستندات يرفقها باخباريته لتكتمل أركان الدعوى ويساق البريء الى المعتقلات والمحاكم.ولم يعد التزويرفى ايامنا عصيا على احد ،خصوصا على أولئك الذين وجدوا فيه مجالا لا حدود للارتزاق به. فاستخداماته وميادينه تجاوزت كما اصبح معروفا للقاصي والداني،اروقة المحاكم الى دوائر الهجرة والجوازات ، وحرم الجامعات والمدارس ومؤسسات الدولة وحتى الأحزاب!

وليس من المؤكد ان القانون الذي شرعه مجلس النواب مؤخرا لمعاقبة المخبر السري كفيل بوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة ،وهوما يتطلب تدابير أخرى، وعدم التوقف عند المخبر وانما اتخاذ اجراء أشد ضد من يقف وراءه أو يحميه.

ولفضح هؤلاء المجرمين ومحركيهم ننشر في عدد قادم نماذج لهم وحيثيات الدعاوى التى كانت وراء وشاياتهم وكيف مررت على محاكمنا وسللتها بلا خشية من مساءلة او عقاب الشرطة الدولية!